مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، جوان 2022، ص.ص:87-107

تعزيز القدرات التنافسية المستدامة للإقتصاد الجزائري كمدخل للتحول للإقتصاد الأخضر

Strengthening sustainable competitiveness capabilities of the Algerian economy as a gateway to the transition towards green economy.

بوسدرة بوعزة بوسيف*[1]، عبدوس عبد العزيز[2]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، boucif.boucedrabouazza@univ-temouchent.edu.dz

[2]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، abdous1977@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/12/13 تاريخ القبول:2021/12/30 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل القدرات التنافسية المستدامة للإقتصاد الجزائر وفقا للمؤشرات العالمية المعتمدة وتبيين نقاط الضعف فيها وأسباب تراجع مرتبة الإقتصاد الجزائري، حيث تركز على أهمية تنمية هذه القدرات باعتبارها أحد ركائز الولوج للإقتصاد الأخضر، وعلى هذا الأساس تطرقت الدراسة لمفهوم القدرات التنافسية المستدامة وقياسيها ومفهوم الإقتصاد الأخضر ومجهودات الجزائر في هذا المجال والنتائج المحققة.

وخلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة للتحول للإقتصاد الأخضر والرفع من القدرة التنافسية تبقى ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب من حيث إهمال الجزائر للكثير من قدراتها التنافسية المستدامة بالرغم من البرامج المسطرة والمؤسسات المنشأة في هذا الشأن، حيث يجب العمل بجدية أكبر للحد من مشكل نضوب الطاقات التقليدية وبعث مشاريع الطاقات المتجددة وحل المشكلات البيئية مثل استنزاف الموارد المائية والسمكية ومشكل التصحر وتغير المناخ.

الكلمات المفتاحية: القدرات التنافسية المستدامة؛ الإقتصاد الأخضر ؛ التنمية المستدامة؛ الإقتصاد الجزائري.

ترميز JEL : Q56 ؛ Q10؛ Q58

Abstract:

This research paper aims at studying and analysing sustainable competitiveness capabilities of the Algerian economy according to the approved international indicators, highlighting their weaknesses and the reasons behind Algerian economy's low ranking. The reserch emphasises the importance of the development if these capabilities as one of the pillars to access green economy, on this basis, this study touched on the definition of sustainable competitiveness capabilities and their measurement and the concept of green economy and Algeria's efforts in this field and the achieved outcomes.

The study concluded that efforts made in transition towards green economy and increasing competitiveness capabilities remain weak and fall short of the required level as Algeria neglects lot of its sustainable competitiveness capabilities despite the allocated programs and established institutions for that end. More serious actions must be taken to curb the issue of conventional energies exhaustion, revitalise renewable energy projects and solve environmental issues such as the depletion of water and fishery resources, desertification and climate change.

Keywords: Sustainable competitiveness; green economy; sustainable development; Algerian economy.

JEL Classification Codes: Q56, Q10, Q58

* المؤلف المرسل

11. مقدمة:

بعد ما يقرب من القرنين من الزمان وبعد الثورة الصناعية بالتحديد صار من غير الممكن الحديث عن تنمية إقتصادية دون التطرق للحديث عن البيئة والحفاظ عليها ودور النشاط البشري في التأثير عليها، ليطفوَ إلى السطح مصطلح الإقتصاد الأخضر الذي صار محط اهتمام الكثير من الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة، حيث نشأ نوع آخر من التنافس الإقتصادي هو التنافس المستدام وبناء قدرات تنافسية مستدامة تمكن من خلق ثروة دون أن يؤثر ذلك على مستقبل الأجيال القادمة، والجزائر كغيرها من الدول تملك الكثير لكي تضع ركائز هذا النوع من الإقتصاد لتجب هدر الثروات والطاقات التقليدية والتحول التنمية المستدامة الخضراء، مع تعزيز قدراته التنافسية المستدامة التي تمكنها من تعزيز موقعها في الإقتصاد العالمي وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر من تحسين أدائها التنافسي المستدام والتحول للإقتصاد الأخضر؟

حيث يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو وضع الجزائر من حيث القدرات التنافسية المستدامة؟
- ما هي جهود الجزائر في التحول للإقتصاد الأخضر؟

ماذا حققت الجزائر حتى الآن في تعزيز تنافسيتها والتحول للإقتصاد الأخضر؟

2. الإطار المفاهيمي للقدرات التنافسية المستدامة والإقتصاد الأخضر:

1.2. القدرة التنافسية المستدامة:

أولا: تعريف التنافسية:

إن التنافسية تعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستمراريتها فقوة أي بلد من قوة اقتصاده أي بتفوقه على الاقتصاديات الأخرى وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا مما يحتم على الحكومات الاهتمام بموضوع التنافسية والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو (حمران، 2008)، ورغم الإتفاق على أهميتها إلا أنه هناك اختلافا كبيرا على تعريفها بين مختلف المدارس الإقتصادية والمؤسسات الدولية.

أما بالنسبة للقدرة التنافسية المستدامة فهي فرع من مفهوم التنافسية والذي تكرس الديمومة وبناءها على المدى الطويل، ووفقا لتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي عرّفت القدرة التنافسية المستدامة بأنها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تجعل الدولة المنتجة على المدى الطويل مع ضمان الإستدامة الإجتماعية والبيئية" (خنافر، 2018، صفحة 183)، بينما يعرفها آخرون على أن "القدرة التنافسية المستدامة على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تجعل الأمة منتجة على المدى الطويل مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية". (SZOPIK-DEPCZYŃSKA & CHEBA, 2020, p. 1401)، وعليه

فإن مفهوم التنافسية المستدامة يركز أكثر مما يركز عليه مفهوم التنمية المستدامة على أهمية الإنتاجية كمحرك للازدهار والنمو طويل الأجل، ولهذا يتحدد مفهومها أكثر في أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تجعل الأمة منتجة على المدى الطويل مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية، ويمكن ربط القدرة التنافسية المستدامة بمفهوم أوسع يركز على الجوانب التي تتجاوز مجرد النتائج الاقتصادية لتشمل عناصر مهمة أخرى تجعل المجتمعات مزدهرة على نحو مستدام من خلال ضمان نمو عالي الجودة. (World Economic Forum, 2021)

ثانيا: العلاقة بين الاستدامة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية بالقدرة التنافسية

يرتبط مفهوم الاستدامة بالقدرة التنافسية وتعزيزها من حيث الإهتمام بمكونات الإستدامة الثلاثة (الإقتصاد، الإجتماع والبيئة) حيث ينتج عن كل عنصر منها دفع للقدرة التنافسية في مجال معين وسنحاول تلخيص هذه المكونات الثلاثة ومدى ارتابطها بالقدرة التنافسية.

نجد أن الإستدامة الإقتصادية ترتبط بالقدرة التنافسية من خلال: (Andreoni & Miola, 2016, pp. 22-20)

- النمو الاقتصادي طويل الأجل: حيث يجب استبدال منظور تعظيم الأرباح قصير الأجل بمنظور النمو الاقتصادي الموجه لتحقيق الفوائد على المدى الطويل. ضمن هذا السياق، يجب أن يكون النمو الاقتصادي قادرًا على الحفاظ على نفسه من خلال اعتماد استراتيجيات تدير الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور مستدام وطويل الأجل.
- الاستثمارات: حيث يجب تعزيز البنية التحتية ورأس المال البشري والبحث والتطوير لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية وتقليل تكاليف الإنتاج الإجمالية.
- التخصص والتنويع: يجب أن تحظى القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن توفر ميزة تنافسية في الأسواق الدولية باهتمام خاص في سياسات القدرة التنافسية. ومع ذلك، ينبغي أيضًا تعزيز تنويع الإنتاج الموجه لتقليل المخاطر المرتبطة بالصدمات السوقية والاجتماعية والبيئية.
- التمويل: فهناك حاجة إلى الدعم المالي، من كل من القطاعين العام والخاص، لتعزيز تنمية الأنشطة التجارية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية.
- الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتشريعات الواضحة: إن إمكانية الحصول على حقوق متساوية في استخدام الموارد الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع تشريعات واضحة من حيث الملكية والتحكم، وإطار عمل متسق وفعال فيما يتعلق بالأنشطة غير القانونية، هي عناصر أساسية ضرورية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.
- قيود التجارة وتشوهات السوق: يجب أن تساهم التشريعات الدولية في تقليل القيود التجارية وتجنب تشوهات السوق التي يمكن أن تمنع التحسينات في الكفاءة والإنتاجية ويمكن أن تولد توزيعًا غير متكافئ للفرص بين البلدان وأنشطة الأعمال.

- الإطار المحاسبي: يمكن أن يكون تطوير إطار محاسبي متسق مفيدًا لزيادة شفافية الأنشطة في القطاعين العام والخاص. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى تسهيل إجراء مقارنات بين الأداء والممارسات الخاصة بمبادرات الأعمال المختلفة.
- المرونة: ينبغي تعزيز قدرة تعافي النظام الاقتصادي، وقدرته على تعزيز الإستقرار المالي من خلال تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتنفيذ سياسات احترازية كلية لضمان الإستدامة. أما من الناحية المالية فعتبر السوق المالي الفعال في الوقت الحاضر سمة أساسية للقدرة التنافسية الاقتصادية لأي بلد وضمان لاستدامته. ولا تسلط أهداف التنمية المستدامة الضوء على الحاجة إلى الحماية الشاملة من المخاطر المالية فحسب، بل تسلط أيضًا الضوء على الطلب على الوصول الشامل إلى الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية التي تعززها السياسات الموجهة نحو التنمية. يجب أن تستند الزيادة في الشمول المالي إلى زيادة المعرفة المالية بين الناس، بما في ذلك الفئات المهمشة، ويجب تعزيزها من خلال التوسع في التمويل الأصغر لأصحاب الأعمال الصغيرة وزيادة التمويل طويل الأجل.

أما فيما يتعلق بالاستدامة الإجتماعية فتتمحور في النقاط التالية: (Andreoni & Miola, 2016, pp. 21-22)

- الإدماج والمساواة: إذ يضمن المجتمع الشامل للجميع استفادة جميع المواطنين من النمو الاقتصادي والمساهمة في ازدهار بلادهم. والإدماج الاجتماعي والمساواة أساسيان للاستقرار والتماسك الاجتماعي والتنمية طويلة الأجل. أي نوع من الإقصاء وعدم المساواة الذي يمنع الناس من المشاركة في الأنشطة التالية يمكن أن يقوض الإستقرار الإجتماعي، وتكامل وتنمية رأس المال الإجتماعي والبشري، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الإنتاجية والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال:
  - ✓ الأنشطة الاجتماعية: مثل التعليم والخدمات الصحية ودولة الرفاهية؛
  - ✓ الأنشطة السياسية: مثل المشاركة في عمليات صنع القرار والانتخابات؛
  - ✓ الأنشطة الاقتصادية: مثل تطوير الأعمال، وأسواق العمل، والتكوين الوظيفي، والأجر العادل.
- المساواة والتماسك: فيجب ضمان تكافؤ الفرص والتشريعات الواضحة والمساواة في الحقوق لجميع أفراد المجتمع. وينبغي أن يشمل ذلك إمكانية تطوير المواهب الفردية، والوصول إلى الموارد والتوزيع المتكافئ للمنافع مع تفاوتات محدودة في الدخل.
- المرونة: ومن المرجح أن يكون النظام الاجتماعي الذي يتسم بالإدماج والإنصاف والتماسك قادرًا على امتصاص الصدمات المؤقتة أو الدائمة والتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة. لهذا السبب، فإن دولة الرفاهية المتطورة مفيدة بشكل خاص لتقليل الآثار التي يمكن أن تحدثها

الأحداث غير المتوقعة على المجتمع ولمساعدة مجموعات من المواطنين على التعافي من البطالة والمرض.

- الثقافة: إن تعزيز ثقافة المساواة وأنماط الحياة المستدامة والسلام وتقدير التنوع الثقافي يمكن أن يزيد من الاستقرار الاجتماعي والتفاعلات بين أفراد المجتمع.

أما العلاقة بين الاستدامة البيئية والقدرة التنافسية فهي متعددة الأوجه وتؤثر على الاقتصاد بطرق مختلفة. تدعم القنوات المتعددة العلاقة الإيجابية بين الممارسات المستدامة بيئياً ومكاسب الإنتاجية ؛ هنا نحدد ونذكر أهمها: : (World Economic Forum, 2021)

- الإستخدام الفعال للموارد الطبيعية: ويشمل الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية كلاً من إدارة المواد الخام المستنفدة واستخدام الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد.
- تقليل الكربون: حيث أن هناك بعض القطاعات أكثر تعرضاً من غيرها مثل الزراعة التي هي الأكثر تعرضاً لتأثيرات تغير المناخ مثل ارتفاع درجة الحرارة، وندرة المياه، والطقس القاسي.
- تحسين الصحة: حيث تعمل البيئة الطبيعية عالية الجودة على تحسين إنتاجية القوى العاملة من خلال تقليل الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث أو التدهور البيئي.
- التنوع البيولوجي للابتكار: في نهاية المطاف، يمكن أن يؤثر التدهور البيئي على طريقة عمل النظم البيئية ويقلل من التنوع البيولوجي الذي إنتاجية القوى العاملة من خلال توفير الغذاء والألياف والمأوى والأدوية الطبيعية، كما ينظم إمدادات المياه وجودة الهواء.

الشكل رقم (01) (World Economic Forum, 2019, p. 27) يشرح هذه العلاقة حيث يوضح تأثير تغير المناخ والتلوث واستغلال الطاقة على الإنتاج واستدامته وذلك بالتأثير مباشرة على العمالة ورأسمال الطبيعي ورأسمال المادي والتي يؤدي في الأخير إلى تناقصها مستقبلا مما يعني تراجع الإنتاجية وغياب أدنى مقومات التنافسية.

الشكل رقم (01): النمو الإقتصادي والإطار البيئي

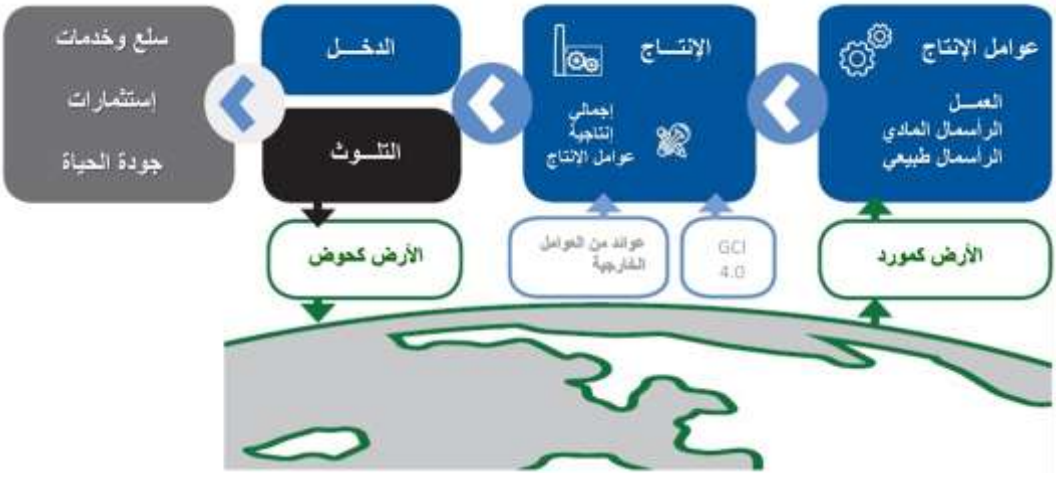

المصدر: تقرير التنافسية للمنتدى الإقتصادي العالمي 2019، ص 27.

ثالثا: مؤشرات قياس القدرة التنافسية المستدامة:

يعتبر مؤشر التنافسية المستدامة من مؤشرات الإستدامة الكلية، وقد عرف تعديلات مؤخرا بين مختلف المؤسسات المتخصصة في ذلك مثل منتدى الإقتصادي العالمي، بينما اجتهدت مؤسسات مستقلة أخرى وقدمت عدة دراسات لكيفية قياس هذا المؤشر، لذلك اخترنا أهم ثلاث منهجيات متبعة في قياس مؤشر التنافسية المستدامة، مؤسسة منها عالمية وهي المنتدى الإقتصادي العالمي، ومؤسسات متطوعة ومستقلة وهي مؤسسة Solability، والمرصد التنافسية المستدامة (SCO).

1.مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF): ويعتبر أشهر مؤسسة دولية في مجال قياس التنافسية والنشر فيها وجمع المعلومات وتعتبر منهجيته أكثر شمولا وأكثر حركية، تأسست عام 1971 بجنيف، وقد بدأ منذ سنة 2011 في اعتماد مؤشر التنافسية العالمية المعدل للإستدامة (Sustainability Adjusted GCI) والذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مكونات المؤشر التنافسية العالمية المعدل للإستدامة

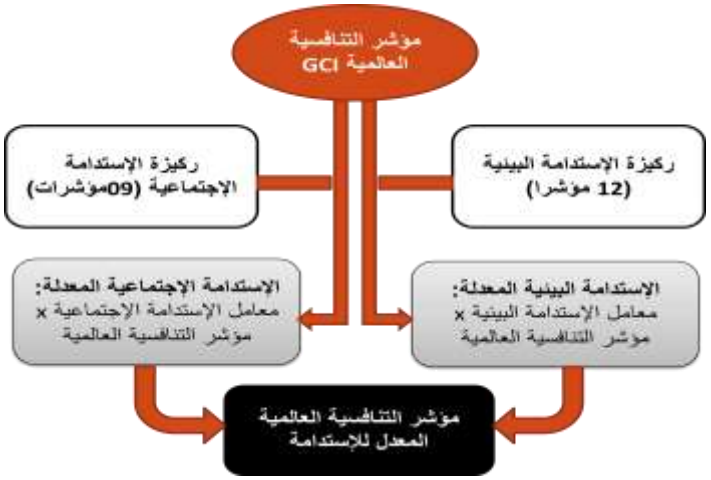

المصدر: موقع المنتدى الإقتصادي العالمي https://reports.weforum.org.

2.مؤشر SolAbility: SolAbility هي مؤسسة فكرية مستقلة وناشرة مؤشر التنافسية المستدامة العالمية وذات نشاط غير تجاري كما أنه هو مركز أبحاث استخباراتي مستدام يتمثل مجال عمله الرئيسي في استشارات إدارة الاستدامة. يقيس القدرة التنافسية للبلدان بناءً على 127 مؤشرًا كميًا قابلًا للقياس مستمدة من مصادر موثوقة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة. تم تجميع المؤشرات الـ 127 في 5 مؤشرات فرعية: رأس المال الطبيعي، وكفاءة الموارد وكثافتها، ورأس المال الفكري، وكفاءة الحوكمة، والتماسك الاجتماعي، حيث تتفاعل هذه العناصر في شكل هرم فتؤثر المستويات العليا على المستويات الدنيا كما هو في الشكل أدناه (Solability).

الشكل رقم 03: هرم القدرة التنافسية المستدامة

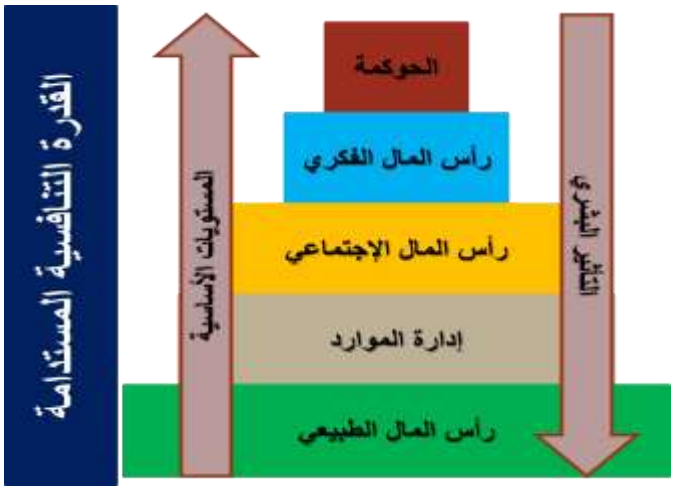

المصدر: موقع https://solability.com

2.2. الإقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة:

لقد بدأ استخدام مصطلح الإقتصاد الأخضر في الأدبيات منذ عام 1989، خلال السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك، انتقلت قضية التغير المناخي من هامش دائرة اهتمام العلماء والناشطين البيئيين إلى بؤرة تركيز صنع السياسة العالمية، وكان إدراك أن الطريقة التي يبدو أن اقتصادنا يسبب بها التلوث على نطاق يهدد بقاءنا ذاته هو ما حفَّز على صياغة منهج أخضر للاقتصاد أول مرة، خاصة مع ازدياد المخاوف بشأن مستقبل اقتصاد يعتمد كليًّا على البترول ويؤدي إلى إدراك أوسع لأهمية استخدام مواردنا المحدودة بصورة أكثر حكمة، وقد كان ذلك هو الدافع الآخر وراء صياغة اقتصاد أخضر، بالإضافة إلى ذلك، يُعنى الاقتصاد الأخضر بالطريقة التي أدى بها النظام الاقتصادي القائم على المنافسة إلى توسيع فجوة اللامساواة بين الأغنياء والفقراء على نطاق عالمي ووطني معًا وإلى التوتر والصراع الحتميين اللذين تسببهما هذه اللامساواة. (سكوت كاتو، صفحة 21، 22)

أولا: تعريف الإقتصاد الأخضر:

عرف برنامج الأمم المتحد للبيئة (UNEP) الإقتصاد الأخضر أنه: "الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الإجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية؛ ويرتكز على إعطاء وزن متساوٍ للتنمية الإقتصادية والعدالة والإستدامة البيئية". (شاكري، 2017، صفحة 144)، بينما عرف كارل بوركارت (Karl Burkhart) الاقتصاد الأخضر بأنه "اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسة هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإدارة المخلفات (إعادة التدوير والنفايات البديلة)، وإدارة الأراضي" (المالكي، 2017، صفحة 169، 170)

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

هنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: (بديار و مزيان، 2019، صفحة 310)

- فاقتصاديا : تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.
- وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني: فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- أمّا على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية.
- وأخير فهي تعني على الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ثالثا: العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

الإقتصاد الأخضر يهدف إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو 20+ على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية. وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الإقتصادي والإجتماعي (بديار و مزيان، 2019، صفحة 310، 311).

رابعا: إجراءات التحول للإقتصاد الأخضر: (المالكي، 2017، صفحة 171)

- مراجعة السياسات الاقتصادية وإعادة النظر فيها بما يحقق التحول إلى أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- إعداد استراتيجية شاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبأهداف محددة وواضحة ومؤشرات قابلة للقياس.

- الاهتمام بتنمية المناطق الريفية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من أبرزها تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأطراف وخلق فرص عمل في تلك المناطق.
- إنشاء شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي من أجل تعبئة الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات الخضراء وتشجيع الكفاءات الوطنية ودعم المبادرات الخضراء.
- تطوير الإجراءات والآليات الاقتصادية والإدارية والمالية الراهنة لتتناسب مع تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة مصادر الطاقة والتحول للطاقة النظيفة، والنقل المستدام والأبنية الخضراء ومكافحة التصحر.
- إحداث تغييرات في ممارسة الأعمال بدعم ومشاركة من القطاع الخاص مثل تخفيض معدلات التلوث بكافة أنواعه (المياه، التربة، الهواء) والتوعية المستمرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، وتخفيض الدعم المضاد للبيئة، وفرض ضرائب وغرامات بيئية للمحافظة على البيئة والاستدامة.
- تعزيز الابتكار في مجال التقنية الخضراء من خلال برامج التعليم والتدريب والبحث والتطوير.
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية مثل اعتماد تقنية الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

....

توثيق الإحالات في صلب البحث يكون باستعمال أسلوب APA (المؤلف، السنة، الصفحة) أو بالنسبة للمراجع باللغة الأجنبية (Author, 2019, p.20)، التوثيق يكون بطريق آلية.

3. القدرة التنافسية المستدامة للإقتصاد الجزائري وتحوله للإقتصاد الأخضر:

1.3. نظرة عامة على الوضع البيئي في الجزائر:

إن الحديث عن الإستدامة لا يتم دون التطرق للحديث عن البيئة ودورها في بناء اقتصاد مستدام يكفل للأجيال القادمة حق العيش في رفاه بعيدا عن مشاكل التلوث والأزمات البيئية الأخرى، لهذا كان لا بد من إلقاء نظرة عن الوضع البيئي في الجزائر، خاصة وأن الجزائر بلد كبير ويزخر بعدة مقومات بيئية وطبيعية ولكنه في نفس الوقت ليس بمنأى عن المخاطر البيئية سواء تلك الناجمة عن الإستغلال البشري كالتلوث وتغير المناخ أو المتعلقة بالظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر.

ولمعرفة هذا الوضع بشكل جيد وضعت عدة مؤشرات لقياسه تشمل عدة جواب بيئية والتي من أهمها مؤشر الأداء البيئي الذي تشرف عليه جامعة بيل الأمريكية والذي يشمل 180 دولة وينقسم لعدة مؤشرات فرعية، حيث كان أداء الجزائر خلال السنوات الفائتة على النحو التالي (Center for Environmental Law & Policy, 2020) كما يوضحه الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): تطور مؤشر الأداء البيئي في الجزائر من 2010 إلى 2020

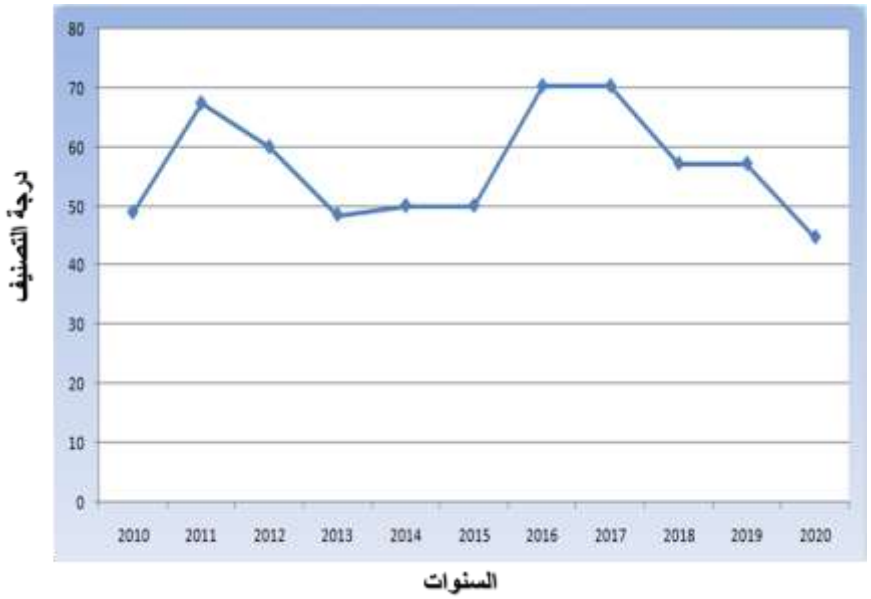

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع: https://epi.yale.edu

نلاحظ من الشكل أن وضع الجزائر متذبذب بين السنوات 2010 إلى 2020، حيث بلغ أحسن تصنيف لها في سنة 2016 ثم عاد للنزول حيث وصل إلى 44.8 سنة 2020 أين احتلت الجزائر فيه المرتبة 84 دوليا والثانية في شمال إفريقيا بعد تونس، وعند ملاحظة المؤشرات الفرعية نلاحظ أن هناك تحسنا في مؤشر نوعية الهواء (المرتبة 69) ومؤشر الصرف الصحي ومياه الشرب (المرتبة 72) ومؤشر تغير المناخ (المؤشر 84)، بينما تراجعت في مؤشر مصائد الأسماك (المرتبة 114) الذي عرف استنزافا حادا في السنوات الأخيرة وكذا مؤشر التنوع البيولوجي والمسكن (المرتبة 135) (Center for Environmental Law & Policy, 2020, p. 03)، مما يؤكد بأن الجزائر ما زلت في حاجة إلى المزيد من الإهتمام البيئي لتحقيق أداء بيئي جيد خاصة في الموارد السمكية والمائية.

بالنسبة للمشاكل البيئية الكبرى التي تعاني منها الجزائر وعلى رأسها الموارد المائية والتصحر فلم تعرف تحسنا، فقد بقيت الجزائر في المرتبة الأولى في التصحر إذ تعتبر أكثر الدول في العالم التي تعاني من التصحر والثانية عربيا من حيث المساحة المتصحرة حيث بلغت 82.7% من المساحة الكلية بينما هناك 9.7% من المساحة الكلية مهددة بالتصحر (صندوق النقد العربي، 2014، صفحة 255) في حين لم ترقى الجهود الحكومية لمستوى الخطر فطبقا للتقرير العربي للتنمية المستدامة ما زلت الجهود الحكومية تعرف قصورا في مقابل تفاقم أزمة التصحر (هيئة الأمم المتحدة، 2020، صفحة 192)، أما فيما يخص الموارد المائية فالإحصائيات تؤكد نقص نصيب الفرد من المياه المتجددة في تناقص مستمر حيث وصل إلى 271.7 م^3/م3 في السنة مقارنة بـ 376.4 م3/م3 سنة 1997 (Eldridge, 2020) والسبب راجع لتراجع مستوى هطول الأمطار وتدهور قدرة السدود بسبب نقص الصيانة.

2.3. تحليل القدرة التنافسية المستدامة للإقتصاد الجزائري:

أولا: تحليل التنافسية طبقا للمنتدى الإقتصادي العالمي:

كما سبق ذكره فإن تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي قد أدرج تحليل القدرة التنافسية ضمن تقاريره ابتداءً من سنة 2012 حتى سنة 2015، ثم توقف وذلك نظرا للتعديلات التي يحدثها المنتدى باستمرار في تقاريره لهذا سيرتكز تحليلنا على ثلاثة تقارير فقط، وجاءت نتائج تقرير المنتدى الإقتصادي حول الجزائر في الرتبة 79 من بين 144 دولة (خنافر، 2018، صفحة 264)، حيث جاءت في المقدمة سويسرا، بينما احتلت الثانية في شمال إفريقيا بعد المغرب الأقصى.

الجدول رقم 01: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنتفسية العالمية المعدل للإستدامة خلال الفترة 2012-2015

المؤشر	2013-2012		2014-2013		2015-2014	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
مؤشر التنافسية العالمية	110	3.72	100	3.79	79	4.08
ركيزة الإستدامة الإجتماعية	72	3.31	81	3.48	65	3.89
ركيزة الإستدامة البيئية	78	3.01	110	3.22	91	3.58
مؤشر التنافسية المعدل للإستدامة	78	3.16	99	3.35	74	3.73

المصدر: خنافر علي، **القضايا البيئية العالمية الراهنة وإنعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر**، جامعة بسكرة، سنة 2018، ص 264.

لأول وهلة نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتبا متدنية خاصة في ركيزة الإستدامة البيئية التي احتلت فيها الرتبة ما قبل الأخيرة خلال سنة 2012-2013، بينما بقيت في مراتب متأخرة في ركيزة الإستدامة الإجتماعية رغم بعض التحسن في التنقيط حيث انتقل من 3.31 نقطة خلال 2012-2013 إلى 3.81 نقطة خلال 2014-2015. بالنسبة لمؤشر التنافسية المعدل للإستدامة فقد تحسن وضعها لتحتل المرتبة 99 خلال 2013-2014 والرتبة 74 خلال 2014-2015 بنقطة 3.35 و3.73 على التوالي، ولكن تقييم التقرير جاء سلبيا فقد رأى أن أنه غير مستقرا بنسبة -15% و-5% عموما.

بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية نلاحظ تحسنا مقارنةً بمؤشر التنافسية العالمية المعدل للإستدامة مما يعني أن سير الإقتصاد الجزائري يتحسن دون مراعاة الإستدامة البيئية والإجتماعية بالشكل الجيد ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: أنه لا توجد صرامة في تطبيق اللوائح والإتفاقيات البيئية حيث احتلت الجزائر مركزا متدنيا في هذه النقطة، بالإضافة إلى الإستغلال العشوائي للثروة السمكية والإعتماد على الموارد المائية غير المتجددة، وتراجع المساحات الخضراء من غابات ومناطق الرعي بسبب الإهمال والرعي المجحف.

ثانيا: تحليل التنافسية المستدامة طبقا لمؤسسة SolAbility:

جاء ترتيب الجزائر طبقا لتقرير للتنافسية المستدامة لسنة 2020 في المرتبة 147 من بين 180 دولة بـ 41.1%، وجاءت بعد تونس والمغرب وليبيا بفارق 13 مرتبة عن ليبيا و15 مرتبة عن تونس، بينما تحتل الدول

الإسكندنافية المراتب الأولى بـ 62.1 للسويد و61.0 للدانمرك و60.7 لإيسلاندا، مما يجعلنا نرى أن الجزائر في مركز متأخر والجدول رقم 02 يوضح بشكل مفصل ترتيب الجزائر خلال الفترة 2012 و2020: (SolAbility Sustainable Intelligence, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

الجدول رقم 02: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية المستدامة خلال الفترة 2012 و2020

المؤشرات	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن
الترتيب العام	74	42.2	112	40.4	115	41.0	115	41.0	85	43.6	147	41.1
ر.رأس المال الطبيعي	112	43.4	119	39.8	120	38.8	110	39.6	133	35.8	136	41.0
ر. إدارة الموارد	119	34.3	140	37.4	116	42.1	116	44.1	94	48.7	157	39.8
ر. رأس المال الإجتماعي	50	46.0	63	45.1	75	44.1	75	42.1	57	46.7	105	41.6
ر. رأس المال الفكري	87	35.0	108	35.2	116	32.9	116	32.9	73	38.4	102	35.7
ر. الحوكمة	57	52.1	98	44.7	103	46.9	103	46.6	92	48.4	114	47.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقرير التنافسية المستدامة لسنوات: 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن مؤشرات الإقتصاد الجزائري في منهج **SolAbility** عرف تدنيا في المؤشر العام حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 74 سنة 2015 إلى المرتبة 147 سنة 2020، وكذا الحال بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي تراجعت فيها الجزائر بعد تحسن ملحوظ سنة 2019 لتنزل إلى مراتب متدنية سنة 2020، وهو ما يجعلها في أداء ضعيف، ويرجع السبب إلى تراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية التي كانت تحقق فيه الجزائر مستويات متوسطة أو أقل من المتوسط خاصة فيما يتعلق بركيزة رأس المال الإجتماعي الذي نزلت فيه بحوالي 50 مرتبة في سنة واحدة، وركيزة رأس المال الفكري الذي انتقلت من الرتبة 73 بـ 38.4 نقطة إلى الرتبة 102 بـ 35.7 نقطة فرغم التحسن الذي شهدته في التنقيط إلى أنه بقي ضعيفا أمام تنقيط دول أخرى، أما ركيزة الحوكمة فتراجع ترتيب الجزائر من المرتبة 57 سنة 2015 بـ 52.1 نقطة إلى 98 سنة 2016 ليتحسن سنة 2019 بترتيب 92 و48.4 نقطة ثم يتراجع مرة أخرى إلى المرتبة 114 سنة 2020 وهو الأسوأ خلال هذه الفترة ويمكن ذكر الأسباب المؤدية لذلك فيما يلي:

- بالنسبة لرأس المال الطبيعي: فالجزائر بلد يغلب عليه الطابع الصحراوي إن نظرنا للمساحة الشاسعة التي تحتلها الصحراء حيث تفتقر للتنوع البيولوجي إضافة لمشكلة المياه والتصحر الذي لم تجد لها الجزائر لها حلا نهائيا إضافة لتراجع مجهوداتها فيه، مما أدى لتآكل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.
- بالنسبة لإدارة الموارد: تعرف الجزائر استنزافا كبيرا للموارد غير المتجددة ففي جانب المياه تعرف تراجعا كبيرا في نصيب الفرد الواحد إضافة لتراجع النسبة المخصصة لسقي الأراضي الصالحة للزراعة، ويبقى الإعتماد الأكبر على مياه الأمطار في الشمال والمياه الجوفية في الجنوب، ورغم

أن الجزائر تمتلك مساحات تصلح أن تكون مصدرا للطاقة الشمسية فإنها تبقى معتمدة على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء الذي زاد بحوالي 4.77% سنة 2019 مقارنة بانخفاض في التصدير في نفس السنة وصل لـ 16.63% مما يرفع كلفته ويزيد من أعباء الدولة في ذلك، بينما زاد الإعتماد على الطاقة الأولية بنسبة 6.53% مما قد يزيد من مخاطر التلوث واستنزافها مستقبلا.

- بالنسبة لرأس المال الإجتماعي: فإن الجزائر تعرف مستويات منخفضة لكنها على العموم مستقرة ويرجع ذلك لتراجع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية وارتفاع عدد الأطباء لكل 1000 شخص حيث وصل إلى 1.7% سنة 2019، وانخفاض عدد وفيات الأطفال حيث بـ 1.96% من نفس السنة (Eldridge, 2020)، إضافة لتحسن نوعي في عدد الأسرَّة لكن الأمور تراجعت بسبب انتشار عدوى الوباء بفيروس كوفيد 19 سنة 2020 مما سبب نقصا كبيرا في الإمكانات إضافة لتردي الوضع الإجتماعي بسبب إجراءات الحجر الصحي.
- بالنسبة لرأس المال الفكري: ما زلت الجزائر غير قادرة على التنافس فيه حيث أن أداءها بقي مستقرا طيلة ما يقرب العقد، حيث تراجع ترتيبها إلى المرتبة 102 من 180 دولة الذي تصدرته كوريا الجنوبية، ورغم الجهود المبذولة في البحث العلمي والتعليم العالي الذي بلغ 6.83% من ميزانية العامة سنة 2018 (خواثر، 2019، صفحة 86)، وعلى بناء المدارس إلى أنها لا ترقى للهدف المطلوب لتحقيق لبناء قدرة تنافسية مستدامة.
- بالنسبة للحوكمة: تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 114 بعد التحسن الذي شهدته في سنة 2019 أين كان في المرتبة 92، وذلك راجع لارتفاع معدلات الفساد الإداري وتفشي الرشوة حيث احتلت المرتبة 104 من أصل 180 دولة بمؤشر 3.6 سنة 2020 طبقا لمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2020) بينما بلغ مؤشر مدركات الفساد 36 لسنة 2020 (Eldridge, 2020)، أما فيما يخص مؤشر حرية الصحافة فقد تراجع ليصل ترتيبها سنة 2021 146 من بين 180 وهو مؤشر ضعيف جدا (Reporters Without Borders, 2021).

3.3. الإقتصاد الأخضر في الجزائر وفرص التحول إليه:

بعد التطرق للقدرة التنافسية المستدامة والتي تعكس مقدرة الإقتصاد الوطني للإستدامة التنموية الخضراء وذلك بتحفيز مكوناتها من أجل استيعاب مجالات الإقتصاد الأخضر، والجزائر من بين الدول التي خاضت تجربة في هذا المجال والتي ما زلت غير كافية للتخضير الكلي للإقتصاد الوطني أو لمنافسة الدول الرائدة فيه بالنظر للإمكانيات المتاحة في ذلك، وعليه فإننا سوف نستعرض تجربة الجزائر في هذا المجال وجهود الدولة لتحقيق هذا الهدف.

أولا: أهمية الإقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر:

من الواضح أن التوجه نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر يمكن أن يساعد في تحقيق الأهداف التالية: (زعباط و بورقيقة، 2020، صفحة 174، 176)

1.الفوائد الإقتصادية: حيث له الفوائد التالية:

- له انعكاسات إيجابية على كافة الصناعات التي تستخدم الطاقة أو تحتاج إلى تخفيض مخلفاتها أو تهدف إلى التنافس وفقا للمعايير البيئية العالمية، كما سيكون الإقتصاد أكثر قدرة على التنافس في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والضوابط التكنولوجية.
- تحسين الإنتاجية وكفاءة الإقتصاد الوطني من خلال خفض المخلفات، حيث يمكن أن تؤدي آليات الإنتقال المطبقة على النقل والإسكان إلى تخفيض الوقود أثناء الإختناقات المرورية وبالتالي تحسين إنتاجية الأفراد من خلال خفض الوقت المهدر أثناء التنقل.
- يمكن التحول للإقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي من تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان الحصول على الطاقة في المستقبل، ومن ثم القدرة على المنافسة على المستوى العالمي، وتخفيض نسبة الأضرار البيئية للقطاع الصناعي.
- خلق مناصب عمل جديدة حيث أثبت عديد الدراسات أن التوجه للإقتصاد الأخضر يساهم في زيادة مناصب عمل جديدة، فعلى سبيل المثال في أربع وعشرين دولة متقدمة وناشئة أفرزت مكاسبا صافية في العمالة بنسبة تتراوح بين 0.5 و2% أي بزيادة تتراوح بين 15 و60 مليون وظيفة. (مكتب العمل الدولي، 2013)
- يعد الإقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث بلغ عدد المناصب الشغل التي استحدثتها خلال الفترة 2010–2018 حوالي 2487914 منصب شغل سنة 2018 مقارنة بـ 1625686 منصب شغل سنة 2010.
- يساهم في تقليل صدمات الطاقة (انخفاض أسعار النفط) خاصة وأن العائدات النفطية ترتبط بالأسواق العالمية التي تتسم بالتقلبات الشديدة.

2. **الفوائد الإجتماعية:** وذلك من حيث:

- إتاحة هواء ومياه أنظف، الأمر الذي يمكن أن يحسن صحة المواطنين وأن يرفع متوسط العمر المتوقع بالإضافة إلى مستويات المعيشة جراء دعم النمو الإقتصادي وتحسين نوعية الحياة.
- يهتم الإقتصاد الأخضر بأساليب التخطيط والتنظيم، مثلا سيؤدي التنظيم الأكثر استدامة للإسكان والنقل إلى تخفيض الوقت اللازم للإنتقال للإقتصاد الأخضر وبالتالي تقليل الضغوط، وستتحول الفوائد البيئية والوقت الأقصر إلى فوائد يشعر بها كافة المواطنين وعليه سيوفر التحول للإقتصاد الأخضر دعما رئيسا لنوعية الحياة.

3. **الفوائد البيئية:** وذلك من حيث:

- توجد إمكانية أن تصبح الجزائر اقتصادا تنافسيا مستداما إذا اتجهت نحو الإقتصاد الأخضر.
- يخفض التحول للإقتصاد الأخضر من تكلفة التدهور البيئي في الجزائر.

ثانيا: جهود الجزائر للتحول للإقتصاد الأخضر:

اتخذت الجزائر مسارا للولوج للإقتصاد الأخضر من خلال مخططاتها وبرامجها التنموية منذ 2001، حيث غيرت من منطقها في بناء إستراتيجيتها من المنطق التقليدي إلى المنطق المستدام ويتضح ذلك من خلال البرامج التالية: (خنافر، 2018، الصفحات 280-283)

1. **برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:** وقد خصص له غلاف مالي قدره 7.5 مليار دينار، والذي اهتم بإنعاش التنمية الإقتصادية من خلال النشاطات المنتجة للثورة والقيمة المضافة ودعم الأنشطة الزراعية، وإعطاء دفعة جديدة للإقتصاد.
2. **الإستراتيجية للتنمية الربحية المستدامة 2003:** صياغة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي ترتكز على إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية.
3. **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009:** حيث خصص له مبلغ 5.5 مليار دولار، واهتم بتحسين الإستثمار وترقيته وتثمين الثروات الوطنية وتطوير الموارد المائية والحفاظ على البيئة والنهوض بالسياحة والصيد البحري.
4. **البرنامج الخماسي 2010-2014:** قدر غلافه المالي بحوالي 286 مليار دولار، واهتم بالإستثمارات العمومية وتعزيز البنى التحتية وخصخصة الإقتصاد وحماية البيئة والحفاظ على المياه وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وإنجاز مراكز تحلية المياه ومكافحة التصحر وترميم المجال الغابي.
5. **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010-2030:** يركز على فرصة تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على رأس المال الطبيعي والتراث الثقافي وتفعيل التنمية ويشمل كل القطاعات الوزارية.
6. **البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011-2030:** من خلال دمج الطاقة المجددة من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية وتحقيق التنمية المستدامة والتحول للإقتصاد الأخضر.
7. **المخطط الوطني للمناخ 2015-2050:** ويسعى لتقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين أكسيد الكربون، والنهوض باستعمال الطاقات النظيفة وتقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية وملائمة البنى التحتية للتغيرات المناخية.
8. **المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 2015-2022:** حيث يرمي لمضاعفة الإنتاج السمكي وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين في هذا المجال.
9. **إنشاء مؤسسات ومراكز تهتم بجوانب الإقتصاد الأخضر:** ومن أمثلة ذلك المدرسة العليا لمناجمنت الموارد المائية (2010)، ومعهد التنمية المستدامة لأفريقيا (2013)، والمعهد الوطني للتكوينات البيئية (2012).
10. **منظومة تشريعية وتنظيمية:** لتجسيد المشاريع المتعلقة بالإقتصاد الأخضر لا بد من إحداث قوانين تتلاءم والحفاظ على البيئية ونذكر منها القانون 01-19 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات، والقانون 01-20 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، والقانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة

وتهيئتها، والقانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والقانون 04-20 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبر في إطار التنمية المستدامة وغيرها من القوانين التي تصب في هذا المجال. (معقافي، 2019، صفحة 142)

ثالثا: واقع الإقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر:

الرفع من القدرات التنافسية المستدامة يقتضي الرفع من استدامة القطاعات الإقتصادية وخاصة منها التي تستنزف الثروة الطبيعية وتزيد في المشكلات البيئية، ومنه وجب النظر لتجربة الجزائر في الولوج للإقتصاد الأخضر والقطاعات التي حاولت تخضيرها ورفع مستوى استدامتها.

1.**القطاع الزراعي (الزراعة العضوية):** رغم وجود نص قانوني ينظم هذه الزراعة منذ سنة 2008 إلا أن سياسة دعم هذه الزراعة غير متوفرة المعالم حتى الآن، وبقي إجمالي مساحة الزراعة العضوية البالغة 1400 هكتار خلال الفترة 2016-2017 وهو ما يمثل 0.02% فقط من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة مقابل 38% في تونس، ورغم بعض المحاولات بالتعاون مع مؤسسات دولية للدفع بها إلا أنها تبقى متأخرة جدا ولا تعكس تطلعات التنمية المستدامة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، الصفحات 15-16)

أما بالنسبة لمشكلة التصحر فما زالت الجهود ضعيفة مقارنة بحجم المشكلة، خاصة مع توقف مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر والذي يمس بالخصوص المناطق السهبية التي تعاني من الرعي المجحف وقلة الغطاء النباتي، وقد أشارت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة عن واقع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر بـ 82.7% أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فمقدرة بـ 9.7% ، وإذا أشرنا إلى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20 مليون هكتار تتعرض للاستغلال غير العقلاني والشكل رقم (05): يوضح ارتفاع المناطق المعرضة للتصحر مع أفق 2025 (رزاق، 2019، صفحة 136):

الشكل رقم (05): ارتفاع مناطق التصحر في الشمال الجزائر حتى أفق 2025م

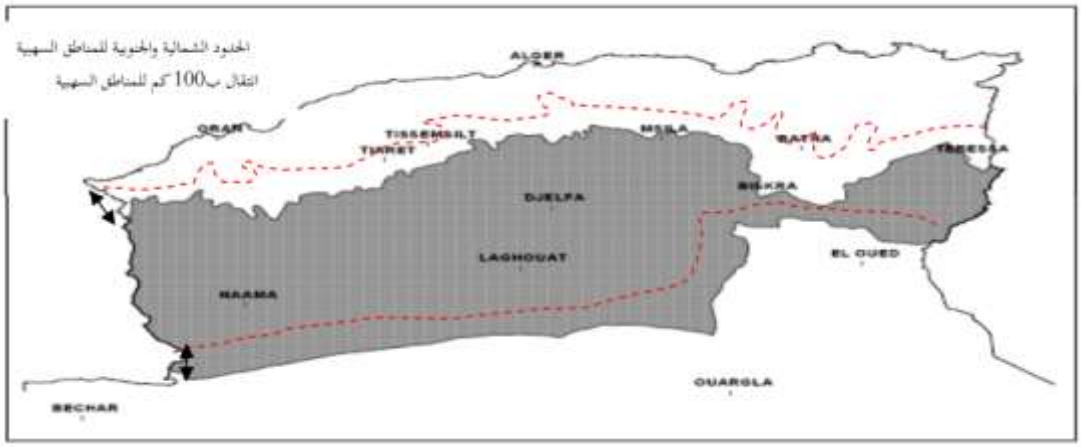

المصدر: رزاق أسماء، **معالجة اقتصادية لآثار التدهور البيئي في المناطق الجافة بالجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه، سنة 2019

2.**الطاقة المتجددة:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على الطاقة الأحفورية لاستخراج شتى أنواع الطاقة والتي تعرف بنضوبها وآثارها السلبية على البيئة والمجتمع لهذا اتجهت الجزائر للطاقة المتجددة وتشمل الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية وغيرها، حيث نجد أن للجزائر إمكانيات هائلة لتوليد هذه الطاقات وبتكلفة مقبولة

خاصة للطاقة الشمسية، أما طاقة الرياح يتميز الجنوب بمكان مناسب لتوليد هذه الطاقة من حيث قوة الرياح وذلك في 70 نقطة في الصحراء، دون أن ننسى الطاقة الكهرومائية حيث تصل طاقتها الإنتاجية إلى 200 ميجاوات، أما بخصوص الطاقة الحرارية الأرضية فلدى الجزائر أكثر من 200 نقطة للينابيع الحارة تفوق درجة حرارتها أكثر من 45°، أما عن طاقة الكتلة الحيوية والتي تنتج عن النفايات الزراعية فيمكن إنتاج ما يقرب عن 1700 جيجاوات منها.(Bouraiou & Necaibia, 2019, p. 05)

وقد بذلت الدولة في ذلك جهودا معتبرة لتقليص استعمال الطاقة التقليدية حيث ازداد إنتاج الطاقة المتجددة أين بلغ مجموعها من الطاقة الشمسية ما يفوق 389,3 ميغاواط كريت و21374 كيلوواط كريت موزعة على 12 قطاعا وإجمالي 28244 جيغا واط ساعي، كما ننوه بإنشاء عدة وحدات للبحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة مثل مركز البحث والتطوير لترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUA)، والشركة المختصة في تطوير الطاقات المتجددة (NEAL) ومركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER) والمعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE) (عمراوي و خير الدين، 2018، الصفحات 5–6) وغيرها من المؤسسات، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر من 27% من كمية توليد الكهرباء الوطنية بحلول 2030 كما يوضحه الشكل رقم (06) (F & K, 2017, p. 5)، وكل هذا يصب في دعم التوجه للطاقة المتجددة حيث ما زالت طموح الجزائر إلى ما هو أكبر مما عزز من مركزها التنافسي عربيا.

الشكل رقم (06): مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء توقعات 2030

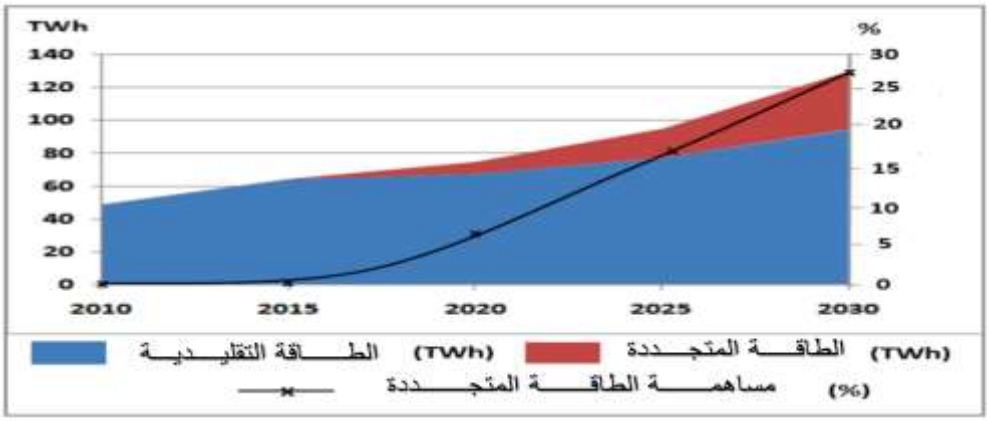

المصدر: F. Sahnoune, K. Imessad, **Energy Consumption Renewable Energy Development and Environmental Impact in Algeria - Trend for 2030**, 2017, P 05

3.الموارد المائية: كما أشرنا سابقا فإن الجزائر تعاني من نقص حاد في المواد المائية ولهذا كان لزاما على الدولة أن تبحث عن موارد أخرى متجددة تضمن لها التموين المستمر لكافة قطاعاتها بالماء العذب، حيث اتجهت لمصدرين غير تقليديين من المياه وهما مشروع تحلية مياه البحر حيث كانت أولى تجاربها سنة 1964 بأرزيو ثم تطور الأمر إلى 13 محطة كبرى بطاقة 843.15 مليون م^3 في السنة، و23 محطة صغيرة بقدرة نظرية 20.99 مليون م^3 سنويا حيث ساهمت بـ 17% من إجمالي إمدادات المياه لـ 6 ملايين نسمة ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 11 مليونا (طويجيني و بوفالطة، 2020، الصفحات 285–286)، والمشروع الثاني هو معالجة المياه العادمة حيث وصل عدد المحطات المعالجة إلى 186 سنة 2017 بإنتاج 26.66 مليون م^3 في السنة وهو أقل من القدرة الإستيعابية لها أي أن 57% من طاقتها غير مستعمل. (طويجيني و بوفالطة، 2020، صفحة 289)

غير أن الملاحظ أن عملية تحلية المياه المالحة تشوبها بعض المخاطر مثل مخاطر على اليد العاملة ومخاطر المواد الكيميائية المعالج بها كما أن تكلفتها في الجزائر ما زلت مرتفعة مما يعني نقص استدامتها وانخفاض قدرتها التنافسية.

4.تدوير النفايات: استطاعت دول كثيرة على رأسها سنغافورة والسويد من الإستفادة بشكل كلي من النفايات بشتى أنواعها وذلك إما عن طريق تدويرها أو توليد الطاقة منها، والجزائر تملك ناتجا من النفايات يتزايد سنويا حيث تنتج 8.5 مليون طن من النفايات المنزلية و700 ألف طن من النفايات الصناعية، و300 ألف طن من النفايات الأخرى، مما يشكل ثروة قومية وخطرا بيئيا في نفس الوقت، لكن تبقى نسبة تدويره ضعيفة جدا مما يفتح الباب على مشاكل بيئية كبيرة، حيث ما زال التعامل معها بشكل معقد، ويبقى المستفيد الأكبر منها هو القطاع الخاص الذي يعمل بشكل غير قانوني، على الرغم من إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات في 2002 ونظام (ECO-GEM) الذي يتولى تسيير وإزالة ومراقبة النفايات الحضرية من نفس السنة.

وقد بلغت طاقة الإسترجاع 760 ألف طن سنويا أي ما يعادل 3.5 مليار دينار تحتل فيها نفايات الورق النصيب الأكبر، بينما يتم تدوير حقيقة 4000 طن فقط من البلاستيك، حيث تمثل النفايات المسترجعة إجمالا بحوالي 2% فقط (بوزورين و جيرار، 2019، الصفحات 27–30) مما يطرح تساؤلا كبيرا حول مستقبل البيئية في الجزائر خاصة وأن جزءاً كبيرا من الأزمات البيئية نتيجة النفايات المتراكمة وخاصة البلاستيكية والكيماوية بالقرب من التجمعات السكنية.

4.خاتمة:

يتضح مما سبق أن العالم يعيش تحولات تجعل من مستقبل الحياة في خطر لهذا كان لا بد من اتباع سياسيات من أجل الحفاظ على الثروة البيئية لهذا استحدث ما يسمى بالإقتصاد الأخضر الذي يهدف إرساء استدامة تنموية في كافة ميادين الحياة وعلى رأسها الإقتصاد، وعلى هذا الأساس دخلت الدول مضمار التنافس فيه عن طريق تطوير قدراتها التنافسية المستدامة والتي هي التعبير الحقيقي على تطور الإقتصاد الأخضر فيها، والجزائر بدورها بدأت في الإهتمام بهذا الشأن على الرغم من مؤشراتها المتدنية خلال السنين الفائتة، حيث ما زالت قدراتها التنافسية المستدامة غير صادقة على التحول الحقيقي للإقتصاد الأخضر رغم الإمكانيات التي تزخر بها خاصة في مجال الطاقات المتجددة وتدوير النفايات، حيث ما زلت تعاني من مشاكل بيئية لا تساعدها على تعزيز مكانتها التنافسية ويتضح ذلك جليا من خلال مؤشرات المنتدى الإقتصادي العالمي ومنهج SolAbility وعليه يجب بذل جهود أكبر من أجل تحسين هذه المؤشرات، وعليه يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

- الجهود المبذولة للتحول للإقتصاد الأخضر تبقى ضعيفة وغير جادة في بعض الأحيان.
- تأثير المشاكل البيئية على القدرات التنافسية للجزائر وذلك ما توضحه المؤشرات العالمية.

- يعتبر استنزاف الثروات غير المتجددة سببا رئيسا لضعف تنافسية الإقتصاد الجزائري المستدامة.

وفي هذا الصدد نوصي بما يلي:

- ضرورة تعميم الوعي البيئي بين شرائح المجتمع والمؤسسات الإقتصادية وتشجيعها على الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة.
- إضفاء الصرامة في التسيير والمحاسبة وذلك بفرض عقوبات مالية وضريبية على كل نشاط يضر بالبيئية.
- العمل ببرنامج متناسق ومتكامل يشمل التنسيق بين الأهداف البيئية والإقتصادية والإجتماعية.
- إنشاء هيئة خاصة تهتم بتعزيز المنافسة وتقييمها على المستوى الوطني ورفع مؤشراتها للجهات الوصية من أجل إعطاء صورة واضحة على نتائج الجهود المبذولة والنقائص.
- تثمين النشاطات الصديقة للبيئية مثل الزراعة العضوية والزراعة المائية وتربية الأسماك.
- تفعيل المشاريع المعطلة التي تتعلق بالطاقات المتجددة وستفتح آفاق واسعة من حيث تقليص الإعتماد على الطاقة التقليدية غير البيئية وزيادة الدخل الوطني.
- التعامل بجدية مع واقع النفايات خاصة منها البلاستيكية والتي تعتبر خطرا مستقبليا ومحاولة الإستفادة منها مستقبلا بتدويرها وتوليد الطاقة منها.
- إعادة بعث مشروع تأهيل السد الأخضر للحد من ظاهرة التصحر والترويج لثقافة التشجير والحفاظ على الغابات.

5.المراجع:

1. **الكتب:**

- موللي سكوت كاتو. الإقتصاد الأخضر، مقدمة في النظرة والسياسة والتطبيق. (علا أحمد إصلاح، المترجمون) مصر: مجموعة النيل العربية.

2. **الرسائل والأطروحات:**

- أسماء رزاق. (2019). معالجة اقتصادية لآثار التدهور البيئي في المناطق الجافة بالجزائر (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- علي خنافر. (2018). القضايا البيئية العالمية الراهنة وإنعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

3. **المقالات:**

- أمينة بديار، و محمد توفيق مزيان. (14 05, 2019). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو والتنمية المستدامة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصفحات 305-325.
- زين العابدين طويجيني، ومحمد سيف الدين بوفالطة. (03 01, 2020). استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر. مجلة الإستراتيجات والتنمية، الصفحات 280-299.
- سامي زعباط، ورفيقة بورقيقة. (28 09, 2020). الإقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر-. مجلة المالية والأسواق، الصفحات 164-183.
- سعيدة خواثر. (30 08, 2019). الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات). مجلة الإستراتيجية والتنمية، الصفحات 75-95.
- سمية شاكري. (01, 2017). الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الإنسان، الصفحات 143-160.
- سمية عمراوي، وجمعة خير الدين. (12, 2018). توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة (نماذج لمؤسسات خضراء). مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، الصفحات 1-10.
- الصادق معقافي. (01 06, 2019). الوعي البيئي ومتطلبات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر. دفارت السياسة والقانون، الصفحات 138-147.
- عبدالله بن محمد بن صالح المالكي. (12, 2017). التحول نحو الإقتصاد الأخضر: تجارب دولية. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المحرر) المجلة العربية للإدارة، الصفحات 167-196.
- فيروز بوزورين، و فيروز جيرار. (27 06, 2019). عملية إعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصفحات 21-38.
- Bouraiou, A., & Necaibia, A. (2019, 09 03). Status of renewable energy potential and utilization in Algeria. Journal of Cleaner Production .
- F, S., & K, I. (2017). Energy Consumption Renewable Energy Development and Environmental Impact in Algeria - Trend for 2030. Technologies and Materials for Renewable Energy, Environment and Sustainability (pp. 01-06). American Institute of Physics.
- SZOPIK-DEPCZYŃSKA, & CHEBA, I. B. Technological and Economic Development of Economy. SUSTAINABLE

COMPETITIVENESS AS A NEW ECONOMIC DEFINITION AND MEASUREMENT ASSESSMENT. Institute of Management, University of Szczecin, Szczecin,, Poland.

4. التقارير:

- صندوق النقد العربي. (2014). التقرير العربي الموحد. الإمارات العربية المتحدة.
- مكتب العمل الدولي. (2013). التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. مؤتمر العمل الدولي، 103.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). الدليل الإسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي. الخرطوم، السودان: جامعة الدول العربية.
- هيئة الأمم المتحدة. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة. نيويورك.
- Andreoni, V., & Miola, A. (2016). Competitiveness and Sustainable Development Goals. Luxembourg:: Research Centre (JRC), the European Commission's science and knowledge service.
- Center for Environmental Law & Policy. (2020). environmental perfprmance index، Algeria, report 2020. USA.
- SolAbility Sustainable Intelligence. (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020). The Global Sustainable Competitiveness Index.
- World Economic Forum. (2019). World Economic Forum Report 2019. Switzerland.

5. مواقع الانترنت:

- عبد الكريم صالح حمران. (25 06, 2008). ركن الإقتصاد. تاريخ الاسترداد 21 05, 2021، من الركن الأخضر: https://bit.ly/3rOOtIC
- Eldridge. (2020). Retrieved 04 28, 2021, from Knoema: https://bit.ly/31GOOSs
- Reporters Without Borders. (2021). Retrieved 05 2021, 31, from RSF: https://rsf.org/en/ranking
- Solability . (n.d.). SolAbility Sustainable Intelligence. Retrieved 05 25, 2021, from https://bit.ly/3lMGgAI
- Transparency International. (2020). Retrieved 05 31, 2021, from Transparency International: https://bit.ly/3oyLy4E
- Worlde Economic Forum. (2021). Retrieved 05 23, 2021, from World Economic Forum: https://bit.ly/3rO4qOZ.